منظمة
الأغذية والزراعة
للأمم المتحدة

تنفيذ مدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد

الاتجاهات على مدار الأعوام الخمسة والعشرين الأخيرة

ما هي مدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد؟

لعل مدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد، وهي **صك دولي** غير مسبوق **ومتفرد وطوعي** جرى التفاوض عليه فيما بين الدول الأعضاء في منظمة الأغذية والزراعة واعتمدها مؤتمر المنظمة في 1995، هي صك المصايد العالمية الذي يلي اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار من حيث الاستشهاد به ورفعة مستواه واتساع انتشاره.

تحدد الاتفاقية المبادئ والمعايير الدولية للممارسات الرشيدة الداعمة للاستغلال والإنتاج المستدامين للموارد المائية الحية، مع إيلاء الاعتبار الواجب لحفظ النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي، وإدراك أهمية المصايد تغذويًا واقتصاديًا واجتماعيًا وبيئيًا وثقافيًا.

تتكون المدونة من خمس مواد تقديمية، ومادة تحدد مبادئها العامة، وست مواد مواضيعية عن إدارة المصايد السمكية، وعمليات الصيد، وتنمية تربية الأحياء المائية، ودمج المصايد في إدارة المناطق الساحلية، والممارسات والتجارة ما بعد الصيد، وبحوث مصايد الأسماك.

تهدف المدونة إلى تعزيز مساهمة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية في الأمن الغذائي وجودة الغذاء والتغذية.

ما الذي أدى إلى وضع المدونة؟

بعد مضي فترة طويلة من النمو، بدأت إنزالات المصايد الطبيعية للأسماك في الاستقرار بدءًا من نهاية عقد الثمانينيات جراء مسائل الاستدامة، بما فيها الصيد الجائر. وفي ضوء العلامات الواضحة للاستغلال المفرط للأرصدة السمكية في جميع أنحاء العالم والدور السريع التصاعد الذي تلعبه تربية الأحياء المائية في توفير الأسماك من أجل الاستهلاك البشري، أوصت الدورة التاسعة عشرة للجنة مصايد الأسماك بمنظمة الأغذية والزراعة، والمنعقدة في 1991، بوضع نُهُج جديدة لإدارة المصايد الطبيعية للأسماك وتربية الأحياء المائية عبر إعداد مدونة سلوك للصيد الرشيد تولي بعين الاعتبار جميع العوامل الاجتماعية والبيئية والاقتصادية المعنية.

ما الصكوك الأخرى التي وضعت في إطار المدونة؟

ما فتئت المدونة، حسب صياغتها الأصلية، وجيهة حتى يومنا هذا. فهي لا تزال خاضعة للتكميل من خلال وضع واعتماد صكوك دولية تتناول أحكامًا محددة بشأن رشادة المصايد الطبيعية للأسماك وتربية الأحياء المائية، وذلك في صورة اتفاقات دولية وخطط عمل دولية، وخطوط توجيهية دولية، واستراتيجيات. كما تدعم تنفيذها أيضًا خطوط توجيهية فنية نما عددها نموًا مطردًا على مدار السنوات.

المدونة والاتفاقات الدولية الملزمة

صيغت المدونة بحيث تفسر وتطبق وفقًا لقواعد القانون الدولي ذات الصلة على النحو المبين في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، وهو ما يوفر الأساس القانوني الدولي لحفظ واستخدام الموارد الحية وغير الحية في محيطات العالم.

كما صيغت تماشيًا مع اتفاق الأمم المتحدة بشأن الأرصدة السمكية لعام 1995[1] الذي يرتبط بحفظ وإدارة الأرصدة السمكية المتداخلة المناطق والأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال.

وتشكل اتفاقية منظمة الأغذية والزراعة بشأن الامتثال لعام 1993[2]، والتي تركز على مسؤوليات دول العلم، جزءًا لا يتجزأ من المدونة.

واستنادًا إلى البند 3 من المادة 8 من المدونة، والتي تشمل مسؤوليات دولة الميناء، جاء اتفاق تدابير دولة الميناء لعام 2009[3] كأول صك دولي ملزم قانونًا يستهدف الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم. وقد دخل الاتفاق حيز النفاذ في 2016 وشهد معدل انضمام مشهودًا.

1 اتفاق تنفيذ أحكام اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار ، المؤرخة 10 كانون الأول / ديسمبر 1982، بشأن حفظ وإدارة الأرصدة السمكية المتداخلة المناطق والأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال
2 اتفاقية تعزيز امتثال سفن الصيد في أعالي البحار لتدابير الصيانة والإدارة الدولية
3 الاتفاق بشأن التدابير التي تتخذها دولة الميناء لمنع الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم وردعه والقضاء عليه

التسلسل الزمني للصكوك والخطوط التوجيهية الدولية الرئيسية المتعلقة بالمدونة

1980

1982
اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار

1985

1990

1993
اتفاق منظمة الأغذية والزراعة للامتثال

1995
مدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد

1995
اتفاق الأمم المتحدة بشأن الأرصدة السمكية

2000

موضوعة بناء على المدونة:

2005

4 خطط عمل دولية

2009
اتفاق تدابير دولة الميناء

9 خطوط توجيهية دولية

2010

استراتيجيتان

33 خطًا توجيهيًا فنيًا

2015

2020

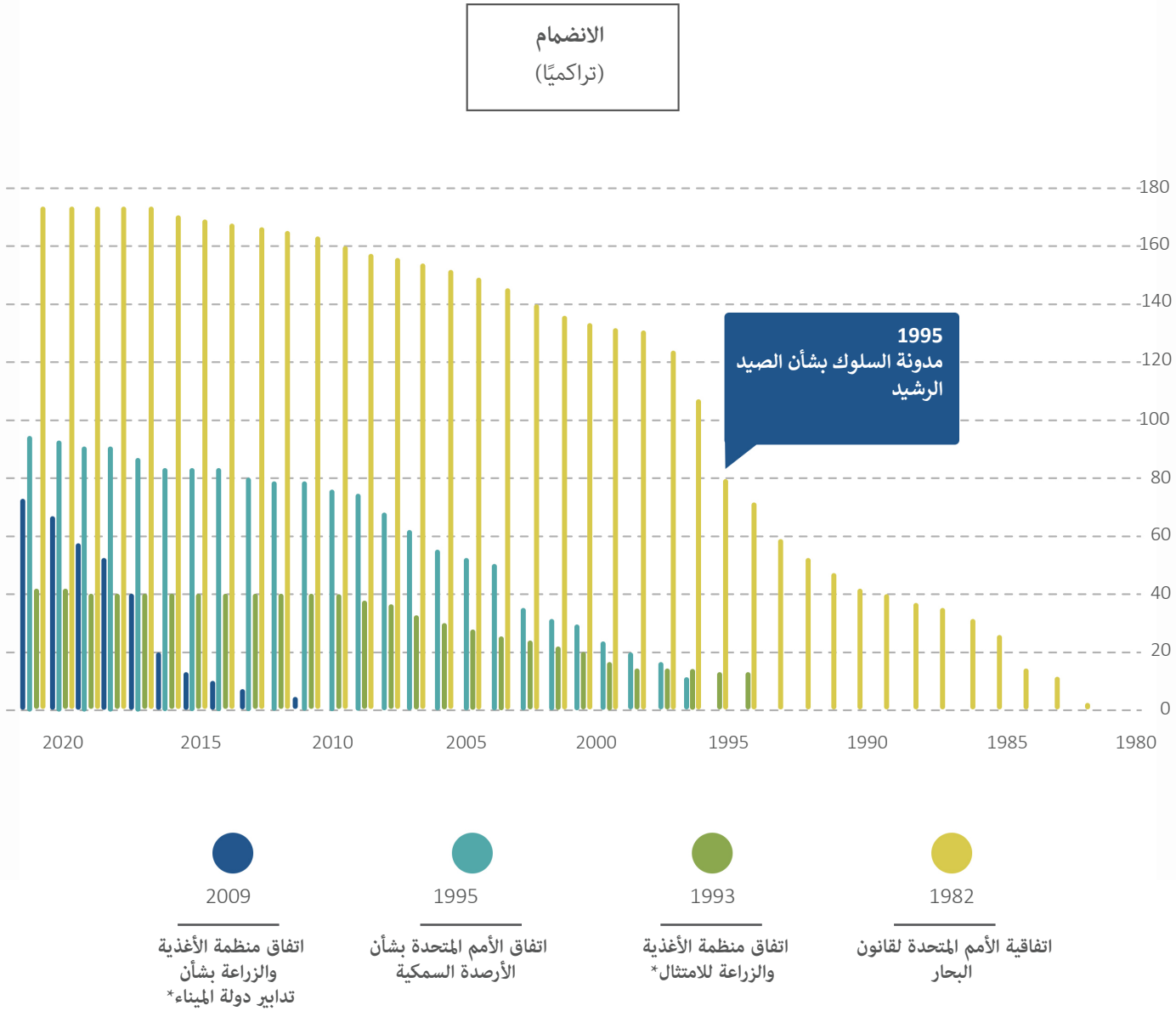

الشكل1. إحصائيات الانضمام للصكوك الدولية الملزمة المتعلقة بالمدونة (* الاتحاد الأوروبي يحسب بقيمة 1).

الخطوط التوجيهية الدولية، وخطط العمل الدولية، والاستراتيجيات بموجب المدونة

خطط العمل الدولية

خطة العمل الدولية لمنع الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم وردعه والقضاء عليه	2001
خطة العمل الدولية للحد من الصيد العارض للطيور البحرية في مصايد الخيوط الطويلة	1999
خطة العمل الدولية لصيانة أسماك القرش وإدارتها	1999
خطة العمل الدولية لادارة طاقات الصيد	1999

الاستراتيجيات

استراتيجية منظمة الأغذية والزراعة لتحسين المعلومات بشأن الحالة والاتجاهات في تربية الأحياء المائية	2008
استراتيجية منظمة الأغذية والزراعة لتحسين المعلومات بشأن الحالة والاتجاهات في المصايد الطبيعية للأسماك	2003

الخطوط التوجيهية الدولية لمنظمة الأغذية والزراعة

الخطوط التوجيهية الطوعية لمنظمة الأغذية والزراعة بشأن وسم معدات الصيد	2019
الخطوط التوجيهية الطوعية لمنظمة الأغذية والزراعة بشأن خطط توثيق المصيد	2017
الخطوط التوجيهية الطوعية لمنظمة الأغذية والزراعة بشأن كفالة استدامة مصايد الأسماك الصغيرة الحجم	2015
الخطوط التوجيهية الطوعية لمنظمة الأغذية والزراعة بشأن أداء دولة العلم	2015
الخطوط التوجيهية الدولية لإدارة الصيد العرضي والحد من المصيد المرتجع	2011
الخطوط التوجيهية للتوسيم الإيكولوجي للأسماك والمنتجات السمكية من المصايد الطبيعية الداخلية	2011
الخطوط التوجيهية الفنية بشأن إصدار الشهادات لتربية الأحياء المائية	2011
الخطوط التوجيهية للتوسيم الإيكولوجي للأسماك والمنتجات السمكية من المصايد الطبيعية البحرية	2009
الخطوط التوجيهية الدولية لمنظمة الأغذية والزراعة لإدارة مصايد المياه القاعية في أعالي البحار	2009

الخطوط التوجيهية الأخرى لمنظمة الأغذية والزراعة

الخطوط التوجيهية للحد من نفوق السلاحف البحرية في عمليات الصيد	2009

الخطوط التوجيهية الفنية لمنظمة الأغذية والزراعة بشأن الصيد الرشيد

تنمية تربية الأحياء المائية

2019	تنمية تربية الأحياء المائية 8. توصيات من أجل الاستخدام الحصيف والرشيد للعقاقير البيطرية في تربية الأحياء المائية
2018	تنمية تربية الأحياء المائية 9. تنمية الموارد الوراثية المائية: إطار للمعايير الأساسية
2017	تنمية تربية الأحياء المائية 7. حوكمة تربية الأحياء المائية وتنمية القطاع
2011	تنمية تربية الأحياء المائية 6. استخدام موارد مصايد الأسماك الطبيعية من أجل تربية الأحياء المائية القائمة على الصيد الطبيعي
2011	تنمية تربية الأحياء المائية 5. استخدام الأسماك غير المستزرعة كأعلاف في تربية الأحياء المائية
2010	تنمية تربية الأحياء المائية 4. نهج النظام الإيكولوجي في تربية الأحياء المائية
2008	تنمية تربية الأحياء المائية 3. إدارة الموارد الوراثية
2007	تنمية تربية الأحياء المائية 2. الإدارة الصحية للنقل الرشيد للحيوانات المائية الحية
2001	تنمية تربية الأحياء المائية 1. الممارسة الجيدة لتصنيع الأعلاف المائية
1997	تنمية تربية الأحياء المائية

تنمية تربية الأحياء المائية

2021	عمليات الصيد. 4. الخطوط التوجيهية للحد من المصيد العرضي للثدييات البحرية في المصايد الطبيعية للأسماك
2015	عمليات الصيد. 3. الممارسات الفضلى لتحسين السلامة البحرية في قطاع مصايد الأسماك
2009	عمليات الصيد. 2. الممارسات الفضلى للحد من الصيد العارض للطيور البحرية في المصايد الطبيعية للأسماك
1998	عمليات الصيد. 1. نظم رصد السفن
1996	عمليات الصيد

إدارة مصايد الأسماك

2011	إدارة مصايد الأسماك. 4. المناطق البحرية المحمية ومصايد الأسماك
2009	إدارة مصايد الأسماك. 2. نهج النظام الإيكولوجي في مصايد الأسماك. 2.2 الأبعاد البشرية في نهج النظام الإيكولوجي في مصايد الأسماك
2008	إدارة مصايد الأسماك. 2. نهج النظام الإيكولوجي في مصايد الأسماك. 2.1 الممارسات الفضلى في نمذجة النظم الإيكولوجية لتوجيه نهج النظام الإيكولوجي في مصايد الأسماك
2008	إدارة مصايد الأسماك. 3. إدارة قدرة الصيد
2003	إدارة مصايد الأسماك. 2. نهج النظام الإيكولوجي في مصايد الأسماك
2000	إدارة مصايد الأسماك. 1. صيانة أسماك القرش وإدارتها
1997	إدارة مصايد الأسماك

مصايد الأسماك الداخلية

مصايد الأسماك الداخلية 1. إعادة إحياء المياه الداخلية من أجل مصايد الأسماك	2008
مصايد الأسماك الداخلية	1997

أخرى

مصايد الأسماك الترفيهية	2012
التجارة الرشيدة في الأسماك	2009
مشاركة المعلومات والمعرفة	2009
زيادة مساهمة مصايد الأسماك صغيرة النطاق في التخفيف من وطأة الفقر والأمن الغذائي	2005
مؤشرات التنمية المستدامة للمصايد الطبيعية البحرية للأسماك	1999
الاستغلال الرشيد للأسماك	1998
النهج التحوطي للمصايد الطبيعية للأسماك وإدخال الأنواع	1996
دمج مصايد الأسماك في إدارة المناطق الساحلية	1996

أهداف المدونة حسب تصنيفها من قبل الدول الأعضاء في منظمة الأغذية والزراعة بترتيب تنازلي للأهمية، وذلك حسب المتوسط من عام 2000 إلى عام 2020:

1. إرساء **مبادئ من أجل الصيد الرشيد**، مع إيلاء الاعتبار لكل جوانبها البيولوجية، والفنية، والاقتصادية، والاجتماعية، والبيئية، والتجارية ذات الصلة.

2. إرساء **مبادئ ومعايير لتنفيذ سياسات** من أجل حفظ موارد مصايد الأسماك وإدارة المصايد وتنميتها.

3. تعزيز **مساهمة مصايد الأسماك في الأمن الغذائي وجودة الغذاء** مع إيلاء الأولوية للاحتياجات التغذوية للمجتمعات المحلية.

4. تيسير **وتعزيز التعاون** في حفظ موارد مصايد الأسماك وإدارة المصايد وتنميتها.

5. تشجيع **حماية الموارد المائية الحية** وبيئاتها ومناطقها الساحلية.

6. تعزيز **البحوث في مجال مصايد الأسماك** فضلاً عن النظم الإيكولوجية المرتبطة بها وما يتصل بها من عوامل بيئية.

7. العمل **كصك مرجعي** لتحسين الإطار القانوني والمؤسسي لتدابير الإدارة الملائمة.

8. تقديم **معايير السلوك** لجميع المعنيين بقطاع مصايد الأسماك.

9. تعزيز **التجارة في الأسماك ومنتجات مصايد الأسماك** وفقًا للقواعد الدولية ذات الصلة.

10. تقديم **التوجيه لصياغة الاتفاقات الدولية** والصكوك القانونية الأخرى **وتنفيذها**.

كيف نفذت الدول المدونة خلال أعوامها الخمسة والعشرين؟

وفقًا للبند 2 من المادة 4 من المدونة، رصدت المنظمة التقدم المحرز في تنفيذ المدونة والصكوك ذات الصلة من خلال استخدام استبيان يطبق مرة كل سنتين، وأفادت لجنة مصايد الأسماك بتحليل الاستجابات.[4]

وقد اختلف عدد وتشكيل الدول الأعضاء التي أجابت على الاستبيان على مدار السنوات، وفي بعض الأحيان كانت معدلات الاستجابة منخفضة، مما لم يسمح بتحليل كامل لحالة تنفيذ المدونة عالميًا. وفي ظل هذا التنبيه، ونظرًا لأن الأسئلة قد تطورت وتغيرت بمرور الوقت، يقدم هذا المنشور بضعة أمثلة على اتجاهات تنفيذ أحكام المدونة على مدار العقدين الماضيين.

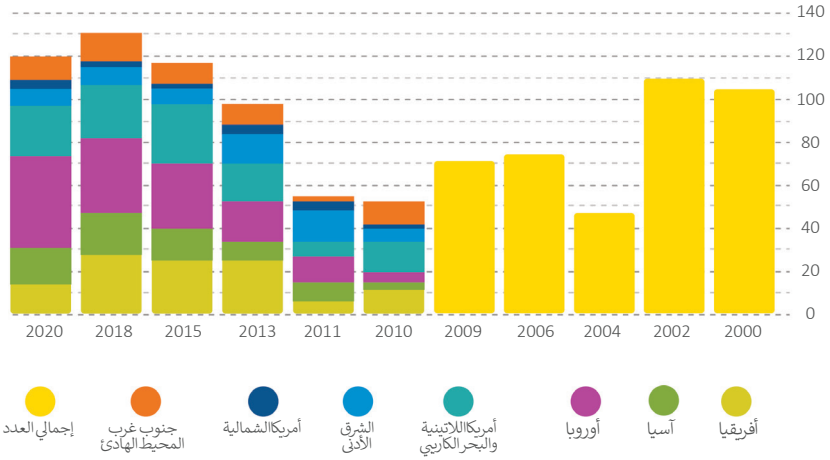

الشكل 2. عدد الدول الأعضاء في منظمة الأغذية والزراعة التي استجابت إلى استبيان المنظمة الذي يشمل فترة سنتين بشأن تنفيذ المدونة والصكوك ذات الصلة.

المبادئ التوجيهية للمدونة وأهدافها

تحتوي المدونة على مجموعة شاملة من المبادئ التوجيهية استنادًا إلى الفهم القائل بأن الدول ومستخدمي الموارد المائية الحية ينبغي أن يحفظوا النظم الإيكولوجية المائية وأن الحق في صيد الأسماك يحمل في طياته الالتزام بالقيام بذلك على نحو رشيد ومستدام.

وقد ظل تصنيف الأهداف بحسب الدول الأعضاء في المنظمة، كما تبينه المادة 2 من المدونة، ثابتًا بشكل ملحوظ من عام 2000 إلى عام 2020.

[4] للاطلاع على آخر تقرير بشأن تنفيذ المدونة، يرجى الرجوع إلى رابط "لجنة مصايد الأسماك Inf.7/2020/24" (متاح على الإنترنت على العنوان التالي: http://www.fao.org/about/meetings/cofi/documents-cofi34/ar).

إدارة مصايد الأسماك

تركز المدونة، في مادتها المواضيعية الأولى (المادة 7)، على إدارة مصايد الأسماك التي تضمن، من خلال إطار سياسي وقانوني ومؤسسي ملائم، حفظ موارد مصايد الأسماك على المدى الطويل واستخدامها المستدام على مستويات تعزز هدف الاستفادة القصوى منها وتصون إتاحتها للأجيال الحالية والمستقبلية.

وينبغي أن تنبني تدابير الحفظ والإدارة، سواء أكانت على المستويات المحلية أم الوطنية أم دون الإقليمية أم الإقليمية، على المشورة العلمية الفضلى المتوفرة.

أفادت الدول الأعضاء بوضعها خططًا لإدارة مصايد الأسماك من أجل مصايدها البحرية و/ أو الداخلية على مدار السنوات وبدمجها تدابير إدارة داخل هذه الخطط، مع ملاحظة أن التدابير المعنية بحظر طرائق الصيد وممارساته المدمرة، وبتناول مصالح مصايد الأسماك صغيرة النطاق، وبتناول طاقة الصيد، احتلت تصنيفًا عاليًا على مدار السنوات.

وتمكن ملاحظة بعض الاتجاهات الإيجابية في إدارة مصايد الأسماك على مدار السنوات الأقرب عهدًا: أفاد عدد متزايد من الدول الأعضاء بأنها قد بدأت في تنفيذ نهج النظام الإيكولوجي في مصايد الأسماك جنبًا إلى جنب مع تزايد تطبيق الأهداف الإيكولوجية والاجتماعية الاقتصادية والإدارية المرسخة. وعلى قدم المساواة، زاد عدد البلدان التي أفادت أنها وضعت نقاطًا مرجعية مقتصرة على أرصدة بعينها على مدار نفس الفترة.

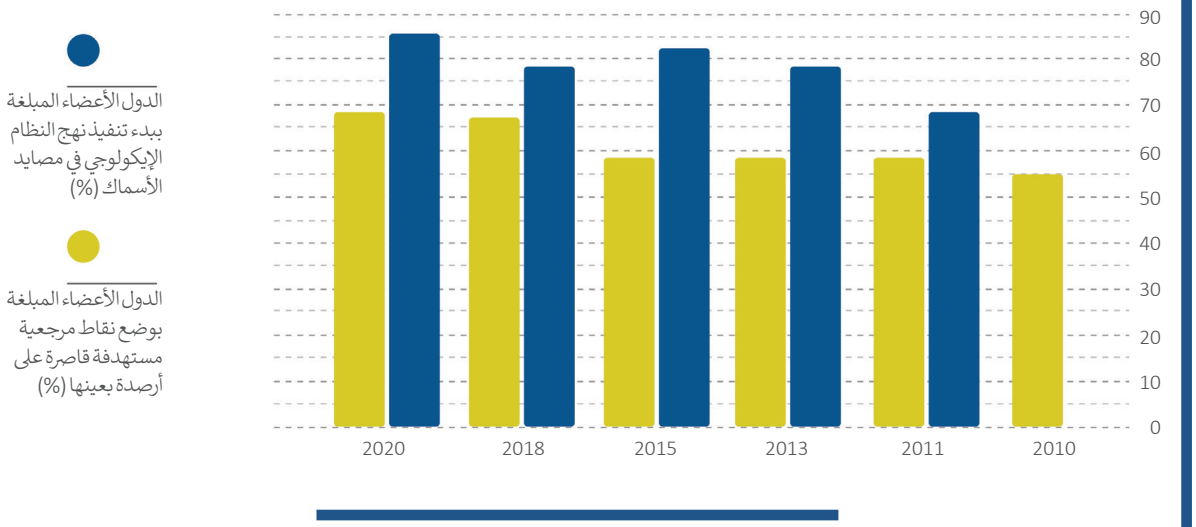

الشكل 3. نسبة الدول الأعضاء التي أفادت بأنها بدأت في تنفيذ نهج النظام الإيكولوجي في مصايد الأسماك ووضعت نقاطًا مرجعية مستهدفة مقتصرة على أرصدة بعينها.

عمليات الصيد

وضعت المادة 8 من المدونة أحكامًا بشأن عمليات الصيد الرشيد التي ينبغي إجراؤها ومراقبتها لضمان استدامة الموارد البحرية الحية على المدى الطويل بحيث يمكن لهذه أن تسهم إسهامًا هائلاً في الأمن الغذائي والتغذوي، وأن تعزز فرص العمل، وأن تدعم الرفاه الإنساني بالتوازي مع حماية بيئاتها.

وقد أفادت نسبة متزايدة من الدول الأعضاء بأنها قد اتخذت تدابير لمراقبة عمليات الصيد التي تنفذها سفن ترفع علمها داخل منطقتها الاقتصادية الخالصة وخارجها، وقد بلغت هذه النسبة 90 بالمئة من الدول الأعضاء في السنوات الأخيرة. وتكتسي هذه الزيادة، وإن كانت مصحوبة بتذبذبات، أهمية خاصة لمراقبة عمليات الصيد في المياه الواقعة خارج حدود ولايتها الوطنية؛ على سبيل المثال عن طريق التصريح الإلزامي بالعمل خارج المنطقة الاقتصادية الخالصة، وتحسن تدابير الرصد والمراقبة والإشراف، والنظم الإلزامية لسجلات السفن وإعداد التقارير.

بالإمكان ملاحظة زيادة واضحة على مدار السنوات في عدد الدول الأعضاء المبلغة بتنفيذها نظام رصد السفن إما جزئيًا أو كليًا لرصد السفن التي ترفع علمها داخل منطقتها الاقتصادية الخالصة وخارجها.

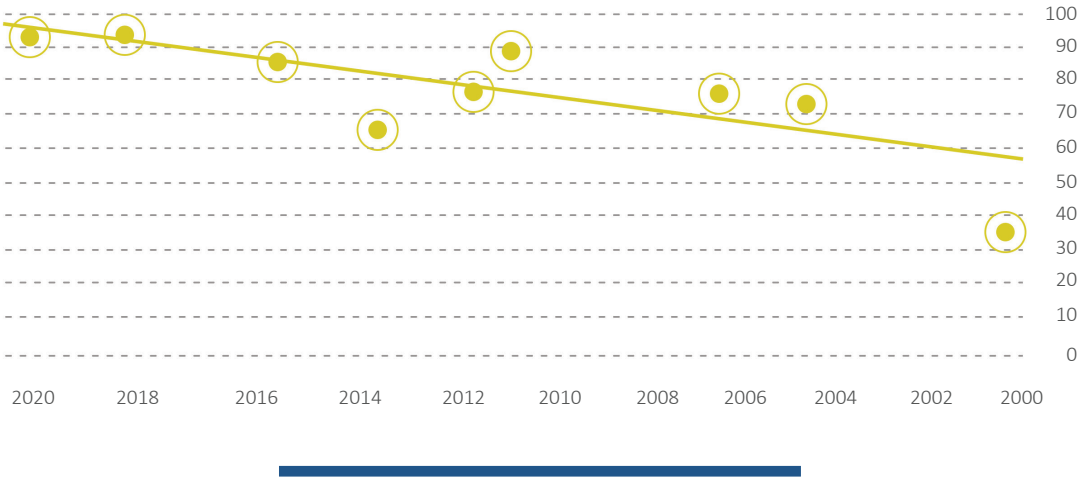

الشكل 4أ. التدابير المتخذة كدولة علم: نسبة الدول الأعضاء المبلغة باتخاذها تدابير لضمان تنفيذ السفن الرافعة علمها عمليات الصيد الرشيد خارج حدود ولايتها الوطنية. المنحى متضمن في الرسم البياني.

أنواع التدابير المتخذة كدولة علم، بترتيب تنازلي لدرجة الشيوع، بحسب متوسطات الاستجابات ما بين 2011 و2020، لضمان عمليات الصيد الرشيد التي تنفذها سفن ترفع علمها خارج حدود ولايتها الوطنية.

1. التصريح الإلزامي بالعمل خارج المنطقة الاقتصادية الخالصة
2. تحسن تدابير الرصد والمراقبة والإشراف
3. النظام الإلزامي لسجلات السفن وإعداد التقارير
4. التصديق على الصكوك الدولية ذات الصلة
5. إنفاذ الامتثال لقوانين الدول الأخرى وقرارات المنظمة الإقليمية لإدارة مصايد الأسماك
6. التعاون مع الدول الأعضاء الأخرى و/أو المنظمات الإقليمية لإدارة مصايد الأسماك
7. برنامج المراقبة على متن السفينة
8. العقوبات والجزاءات الرادعة
9. وضع وتنفيذ خطة العمل الوطنية وخطة العمل الوطنية لمنع الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم وردعه والقضاء عليه
10. التفتيش والإحاطة ما قبل الترخيص

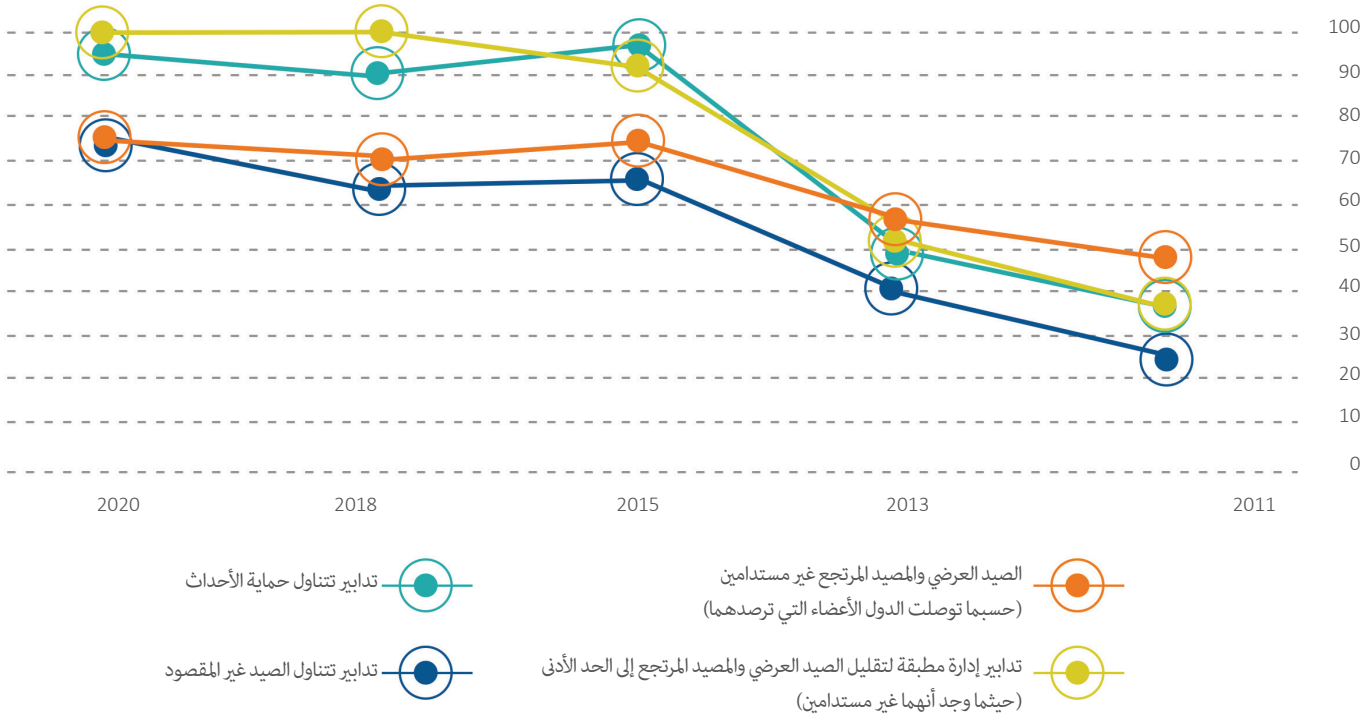

الشكل 4ب. الصيد العرضي والمصيد المرتجع: نسبة الدول الأعضاء المبلغة باتخاذها تدابير في إدارة الصيد العرضي والمصيد المرتجع. تعكس التدابير فقط الدول الأعضاء التي أشارت إلى حدوث الصيد العرضي والمصيد المرتجع في مصايدها.

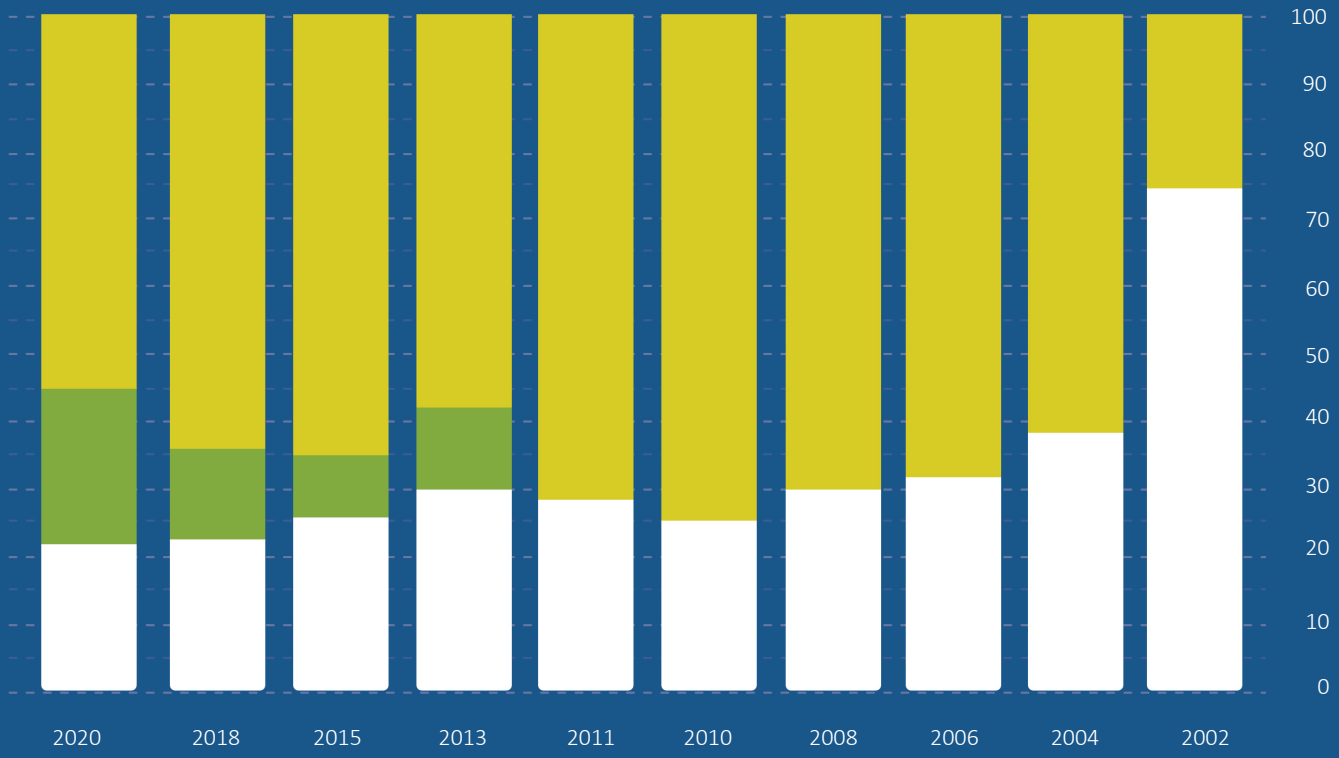

الشكل 4ج. نظم رصد السفن: نسبة الدول الأعضاء المبلغة بتنفيذها نظام رصد السفن لرصد السفن التي ترفع علمها داخل منطقتها الاقتصادية الخالصة وخارجها.

تنمية تربية الأحياء المائية

بدأت تربية الأحياء المائية، في أعقاب تنميتها السريعة، في لعب دور متزايد في توفير الأسماك للاستهلاك البشري في التسعينيات، مما قلص الضغط على المصايد الطبيعية للأسماك، وظلت تنمو حتى بلغت نحو 50 بالمئة من الأسماك العالمية المتاحة للاستهلاك البشري في 2018 (منظمة الأغذية والزراعة، 2018).

وعندما تفتقر تنمية تربية الأحياء المائية إلى الإدارة الوافية، تظهر احتمالية تسببها أيضًا في آثار بيئية أو اجتماعية عكسية. وتوضح المادة 9 من المدونة أحكامًا من أجل تنمية التربية الرشيدة للأحياء المائية. وتشكل التنمية والإدارة المستدامة لتربية الأحياء المائية أهمية من أجل تأمين الأمن الغذائي والتغذوي، وتخفيف حدة الفقر، وصون سلامة الموارد والبيئات المائية واستدامتها.

وكان يتعين في عملية وضع الأطر السياسية والقانونية والمؤسسية لتنمية التربية الرشيدة للأحياء المائية مواكبة النمو السريع للقطاع.

وفقًا للتقارير الذاتية من الدول الأعضاء، ظلت تنمية هذه الأطر على مدار العقد الماضي في مستوى منخفض. فلدى أقل من نسبة طفيفة من نصف الدول الأعضاء سياسات وأطر قانونية وأطر مؤسسية كاملة ومواتية إلى حد كبير.

تشجع المدونة الدول الأعضاء على تعزيز ممارسات التربية الرشيدة للأحياء المائية. وقد ظهر بعض التقدم في نسبة الدول الأعضاء التي أبلغت باعتماد الوكالات الحكومية مدونات أو صكوك في هذا الصدد. وبالإمكان ملاحظة المزيد من التقدم في القطاع الخاص على مدار العقدين الماضيين على مستوى المنتجين والموردين والمصنعين.

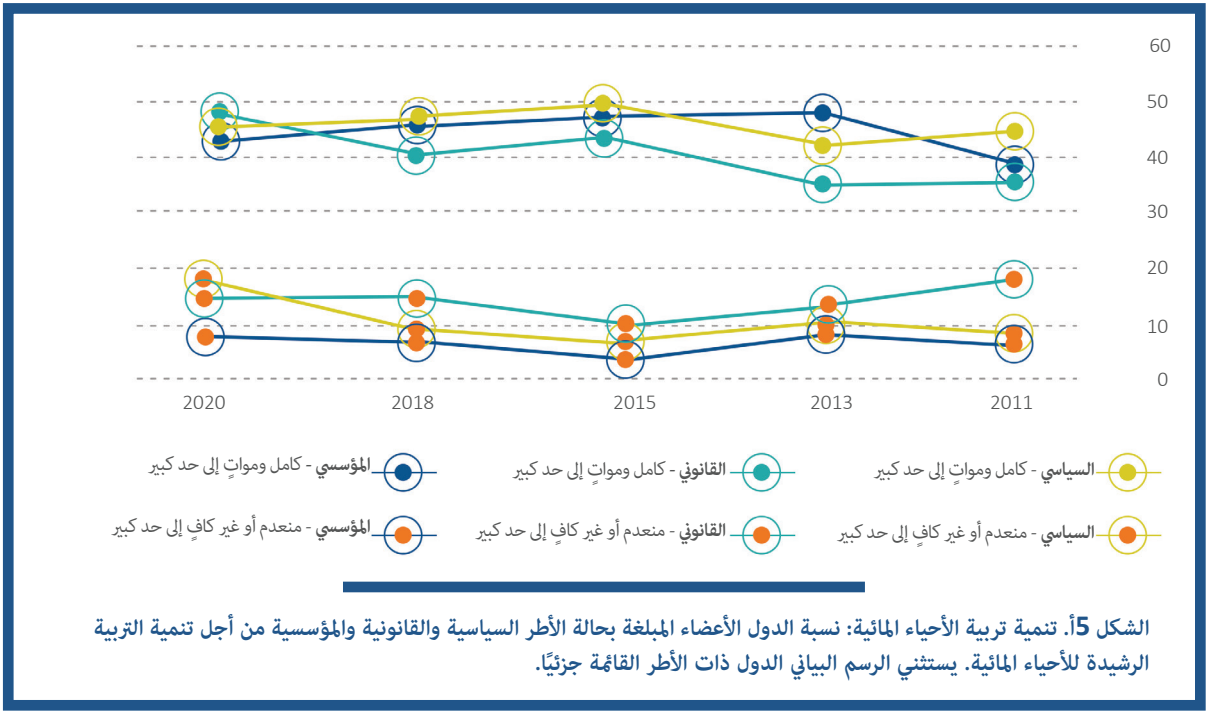

الشكل 5أ. تنمية تربية الأحياء المائية: نسبة الدول الأعضاء المبلغة بحالة الأطر السياسية والقانونية والمؤسسية من أجل تنمية التربية الرشيدة للأحياء المائية. يستثني الرسم البياني الدول ذات الأطر القائمة جزئيًا.

© FAO/Marie-Christine Comte

© FAO/Karen Minasyan

© FAO

الشكل 5ب. الممارسات الفضلى لتربية الأحياء المائية: نسبة الدول الأعضاء المبلغة باعتماد عناصر الجمهور العام والمجتمع المدني مدونة أو صكًا للممارسات الفضلى لتربية الأحياء المائية وفقًا للمدونة.

إدارة المناطق الساحلية

تركز المادة 10 من المدونة على دمج مصايد الأسماك في إدارة المناطق الساحلية. ويقتضي الاستخدام المستدام طويل المدى للموارد الطبيعية الساحلية، بما فيها الموارد البحرية الحية، وجود إطار شامل للسياسات والإدارة يدمج مختلف استخداماتها وتفاعلاتها.

وفقًا للتقارير الذاتية من الدول الأعضاء، تمكن ملاحظة اتجاه تنازلي على مدار العقد الماضي في وضع أطر سياسية وقانونية ومؤسسية كاملة ومواتية إلى حد كبير من أجل الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية.

منذ اعتماد المدونة، ظلت أهم أنواع النزاعات التي تنشأ بين مصايد الأسماك والأنشطة الأخرى في المناطق الساحلية ثابتة إلى حد كبير.

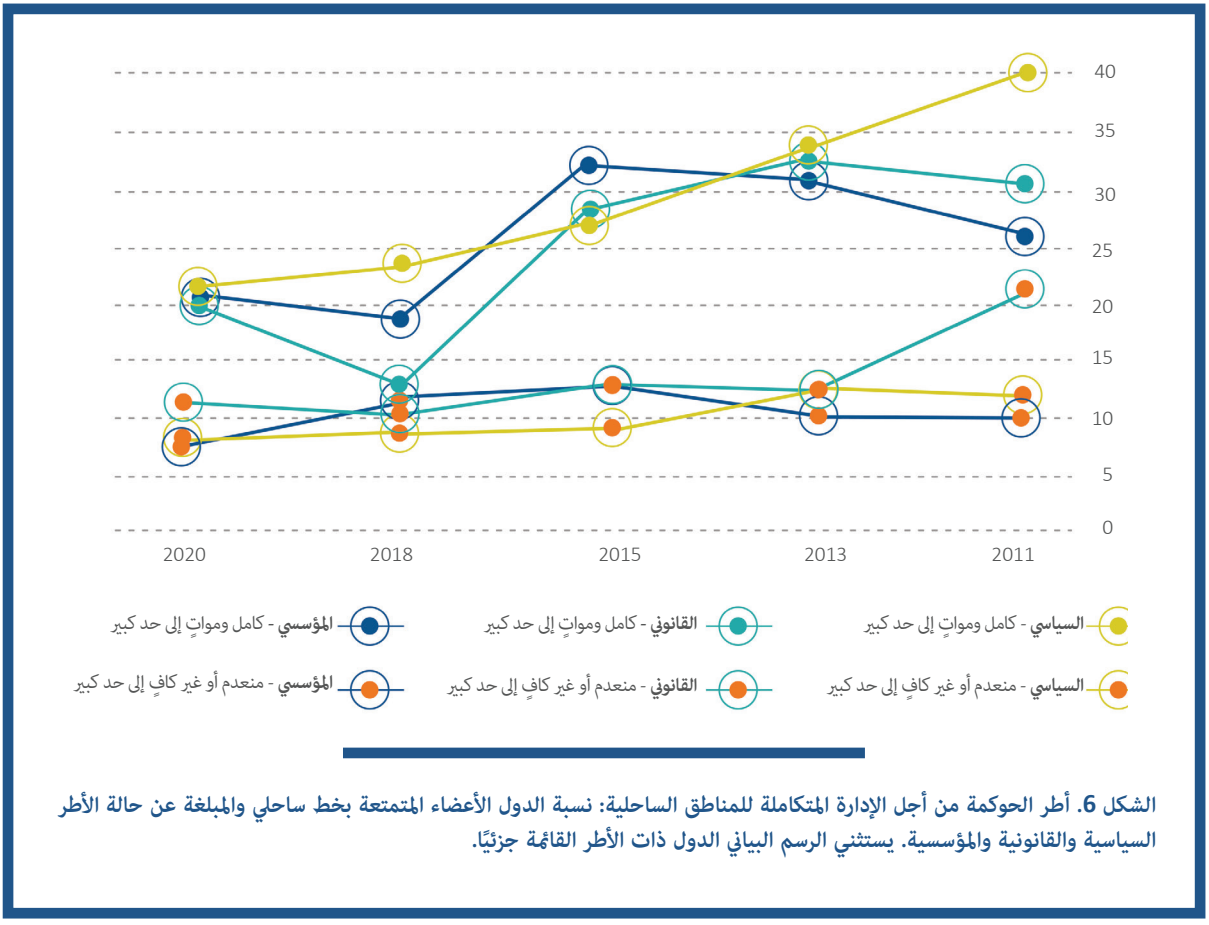

الشكل 6. أطر الحوكمة من أجل الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية: نسبة الدول الأعضاء المتمتعة بخط ساحلي والمبلغة عن حالة الأطر السياسية والقانونية والمؤسسية. يستثني الرسم البياني الدول ذات الأطر القائمة جزئيًا.

النزاعات في قطاع مصايد الأسماك وفيما بين مصايد الأسماك والقطاعات الأخرى من حيث الأهم فالأقل أهمية وفقًا لتقارير الدول الأعضاء بحسب المتوسطات ما بين عامي 2000 و2020:

1. مصايد الأسماك الساحلية ومصايد الأسماك الصناعية
2. أنواع المعدات العاملة في المنطقة الساحلية
3. مصايد الأسماك وأنشطة استخراج المعادن
4. مصايد الأسماك وتنمية الأنشطة الترفيهية
5. مصايد الأسماك وتنمية الموانئ
6. مصايد الأسماك الساحلية وتنمية تربية الأحياء المائية الساحلية

© Envato Elements/nblxer

الممارسات والتجارة ما بعد الصيد

تركز المادة 11 من المدونة على الاستعمالات والتجارة الرشيدة في الأسماك. فجميع أجزاء سلسلة القيمة تحظى بالأهمية لضمان وصول الأسماك والمنتجات السمكية الآمنة وذات الجودة المرتفعة إلى المستهلكين.

وتقتضي ممارسات ما بعد الصيد تداول الأسماك وتصنيعها وتسويقها. وتشكل هذه الأنشطة مصدرًا مهمًا للدخل بالنسبة للصيادين وعمال الأسماك، ويمكن أن يعمل فيها عدد هائل من النساء.

وفقًا للتقارير الذاتية من الدول الأعضاء، شهدت النظم الفعالة لسلامة الأغذية وضمان الجودة المعنية بالأسماك والمنتجات السمكية تطويرًا متناميًا على مدار العقدين الماضيين، مما يؤكد أهمية معايير السلامة والجودة بالنسبة للتجارة الدولية في الأسماك والمنتجات السمكية.

منذ عام 2000، أفاد عدد متزايد من الدول الأعضاء باتخاذها تدابير لمواجهة الفاقد والمهدر ما بعد الصيد، ويشمل ذلك سن لوائح لسلامة الأغذية وتحسين الرصد والمراقبة والإشراف.

كما تصاعد قيام الدول الأعضاء باتخاذ تدابير للقضاء على التصنيع والتجارة في الموارد السمكية المصادة بشكل غير مشروع، ولا سيما عن طريق تحسين المراقبة والتفتيشات في مصايد الأسماك، وتحسين المراقبة الجمركية والحدودية، وتنفيذ نظم تعقب المنتجات.

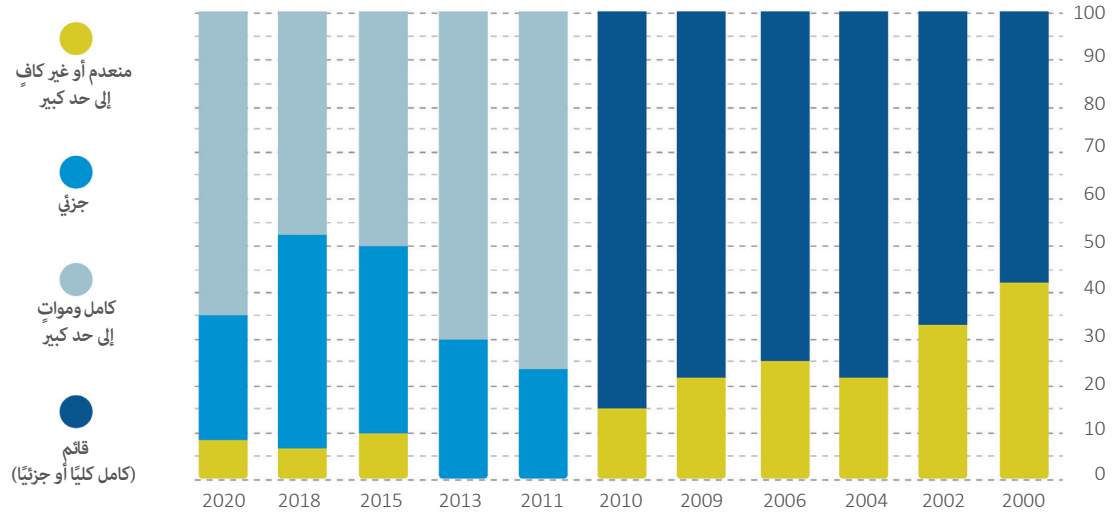

الشكل 7أ. نظم سلامة الأغذية وضمان الجودة: نسبة الدول الأعضاء المبلغة بتطبيق نظم فعالة للأسماك والمنتجات السمكية. نوع الاستجابة الجزئية المستحدث في الاستبيان في 2011.

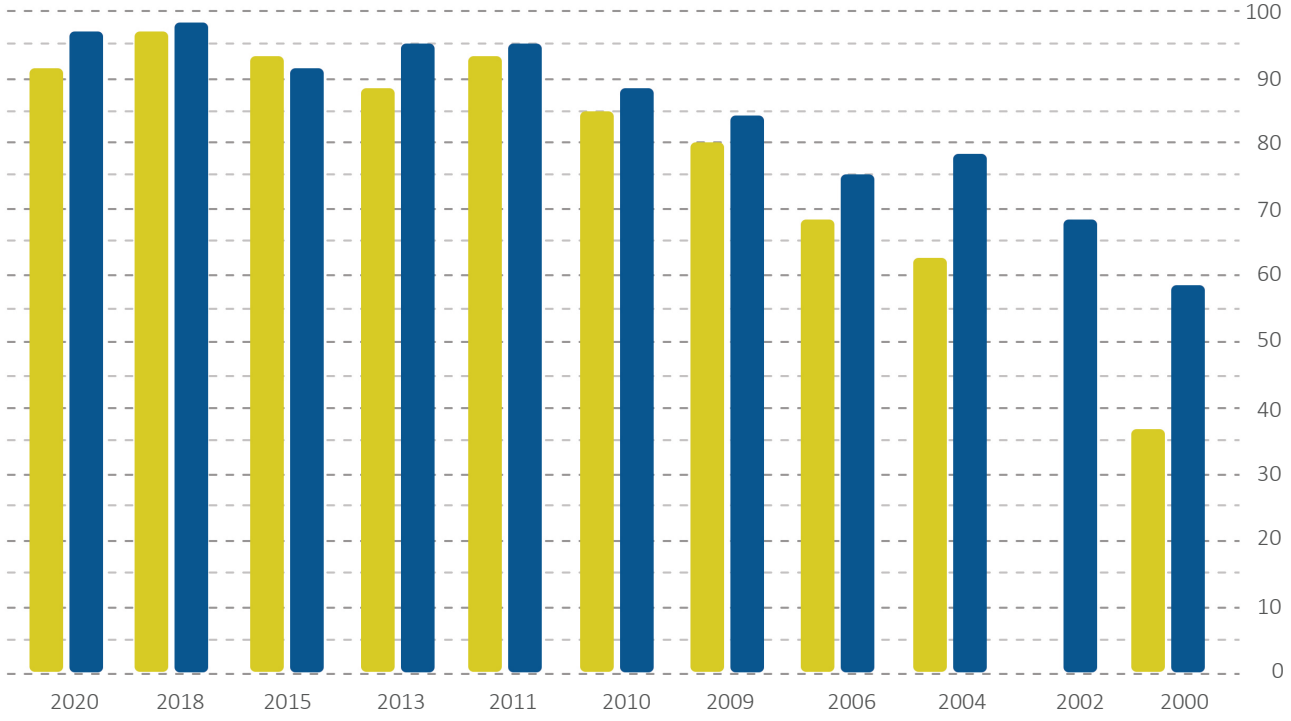

الشكل 7ب. نسبة الدول الأعضاء المتخذة تدابير لتقليص فاقد ما بعد الصيد والقضاء على التصنيع والتجارة في الأسماك المصادة بشكل غير مشروع، حيثما اعتبر هذا الموضوع وجيهًا.

بحوث مصايد الأسماك

تنبني المادة 12 من المدونة على الفهم القائل بأن الإدارة الرشيدة لمصايد الأسماك تقتضي أساسًا علميًا سليمًا كي تسترشد به عملية اتخاذ القرار.

على مدار العشرين عامًا الماضية مجتمعة، لم تبين التقارير المقدمة من الدول الأعضاء اتجاهًا واضحًا بشأن الرقم الذي توصلت به إلى تقديرات موثوقة لحالة الأرصدة السمكية، وذلك من بين التقديرات التي اعتبرتها مهمة. ففي المتوسط، كانت تقديرات أقل من نسبة طفيفة من نصف الأرصدة الوطنية الرئيسية متاحة على مدار الفترة بأكملها. ومع ذلك، ثمة اختلافات ملحوظة كانت بين مختلف أقاليم العالم.

ظلت الفجوات البيانية الرئيسية في إدارة موارد مصايد الأسماك ثابتة إلى حد ما على مدار العقد الماضي.

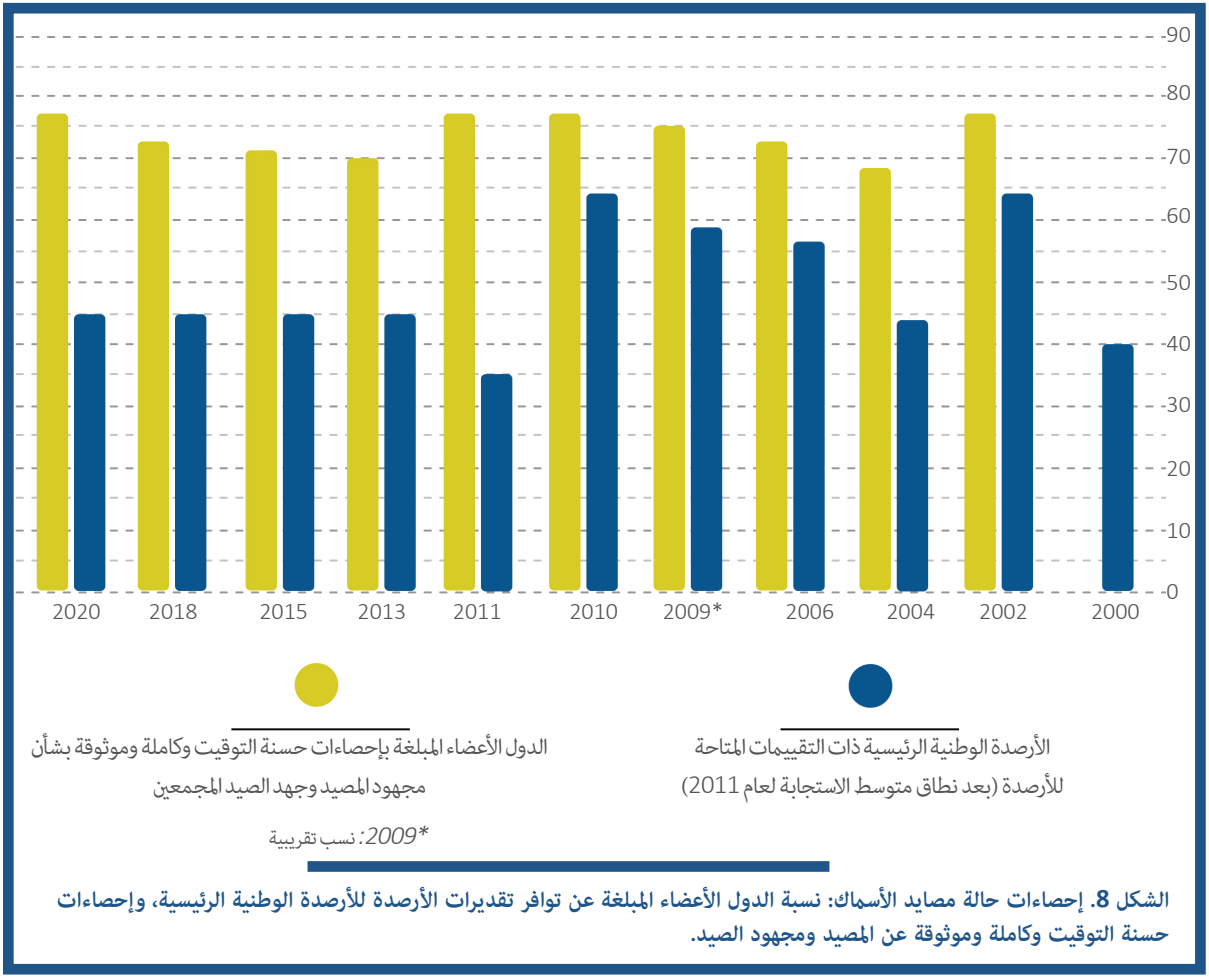

الشكل 8. إحصاءات حالة مصايد الأسماك: نسبة الدول الأعضاء المبلغة عن توافر تقديرات الأرصدة للأرصدة الوطنية الرئيسية، وإحصاءات حسنة التوقيت وكاملة وموثوقة عن المصيد ومجهود الصيد.

الفجوات البيانية الرئيسية في إدارة موارد مصايد الأسماك مرتبة تنازليًا من حيث الأهمية النسبية، حسب تقارير الدول الأعضاء:

1. بيانات حالة الأرصدة
2. بيانات النظم الإيكولوجية
3. بيانات المصيد (من صغير النطاق إلى الصناعي)
4. الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم و/أو بيانات الرصد والمراقبة والإشراف
5. بيانات مجهود الصيد (من صغير النطاق إلى الصناعي)
6. بيانات المصيد غير المنزل
7. البيانات الاجتماعية الاقتصادية
8. البيانات الفنية عن قدرة الأسطول
9. بيانات السوق/ التجارة/ الخبراء
10. بيانات المصيد المنزل
11. بيانات استخدام طاقة الصيد
12. سلسلة البيانات التاريخية/ طويلة المدى

المعوقات والحلول

أفادت الدول الأعضاء على نحو ثابت، في معرض تنفيذها المدونة، بمواجهتها معوقات وتحديات. فعلى مدار العقد الماضي، كانت المعوقات التي تحتل أعلى التصنيفات مرتبطة بعدم كفاية الموارد المالية والبشرية، وتليها الأطر السياسية و/أو القانونية غير الكاملة وأيضًا عدم كفاية البحوث العلمية والإحصاءات والحصول على المعلومات.

وكان من ضمن أكثر الحلول ترددًا في تقارير الدول الأعضاء لمواجهة هذه المعوقات، في المتوسط، الحصول على مزيد من الإمكانات المالية، والمزيد من التدريب والتوعية، والحصول على المزيد من الموارد البشرية.

المعوقات

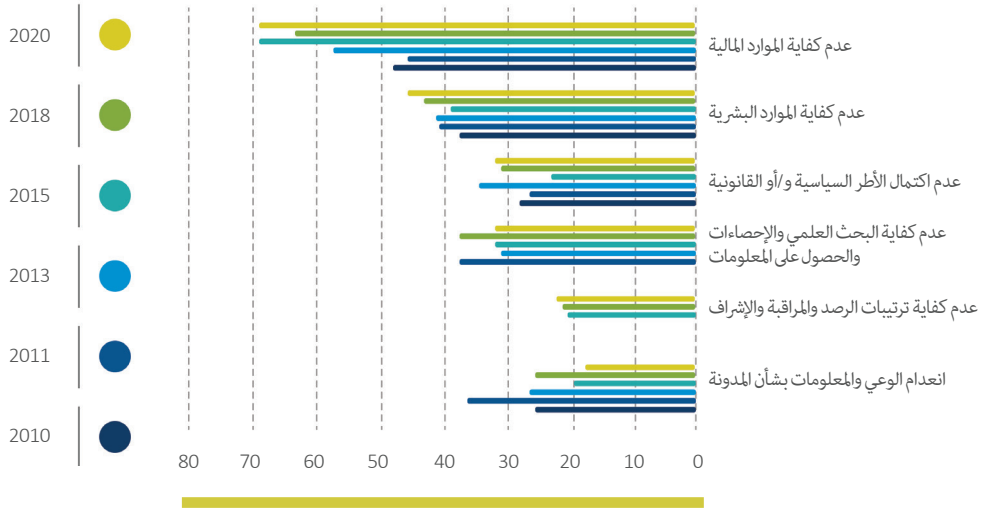

الشكل 9أ. نسبة الدول الأعضاء المبلغة بوجود معوقات أمام تنفيذ المدونة.

الحلول

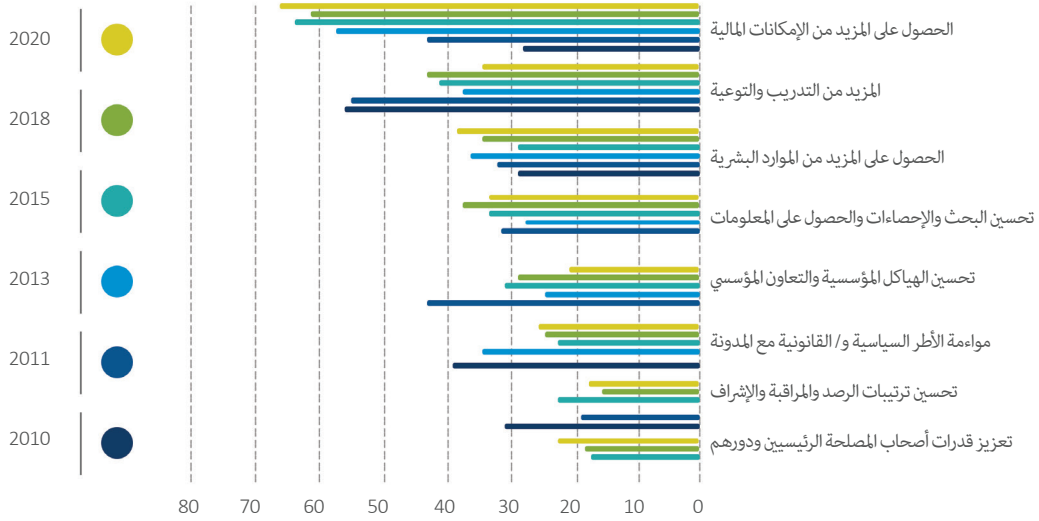

الشكل 9ب. نسبة الدول الأعضاء المبلغة بوجود حلول للتغلب على المعوقات في تنفيذ المدونة.

يوفر صيد الأسماك وتربية الأحياء المائية مصدرًا حيويًا للغذاء والتوظيف والتجارة والرفاه الاقتصادي للشعوب حول العالم، للأجيال الحاضرة والمستقبلية، وعليه، ينبغي إجراؤهما بطريقة رشيدة.

تحدد مدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد (المدونة) المبادئ والمعايير الدولية للممارسات الرشيدة الداعمة للاستغلال والإنتاج المستدامين للموارد المائية الحية، مع إيلاء الاعتبار الواجب لحفظ النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي، وإدراك أهمية المصايد تغذويًا واقتصاديًا واجتماعيًا وبيئيًا وثقافيًا. وتظل المدونة، بعد مرور خمسة وعشرين عامًا على اعتمادها، وجيهة اليوم كما كانت عليه في 1995.

يقدم هذا الكتيب لمحة عن أهداف المدونة وإطار الصكوك والخطوط التوجيهية التي بنيت على المدونة على مدار الأعوام الخمسة والعشرين الماضية ووضعت لأغراض تنفيذ أحكامها واسعة النطاق. كما أنه يقدم رؤى معمقة لبعض الاتجاهات التي تمكن ملاحظتها عبر تقارير الدول الأعضاء في منظمة الأغذية والزراعة بشأن تنفيذ المدونة.

المراجع

منظمة الأغذية والزراعة. 2018. حالة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية في العالم *2018* - تحقيق أهداف التنمية المستدامة. روما.

شعبة مصايد الأسماك

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة

روما، إيطاليا

صورة الغلاف: © FAO/Kurt Arrigo

© الفاو، 2021
CB2990AR/1/02.21

بعض الحقوق محفوظة. ويتاح هذا العمل بموجب الترخيص، نَسب المُصنَّف - غير تجاري - الترخيص بالمثل 3.0 منظمة حكومية دولية CC BY-NC- SA 3.0 IGO